المملكة المغربية

أهداف الألـــفية
من أجـــل الـــتنمية

التقرير الوطني 2007

شتنبر 2007

المملكة المغربية

أهداف الألـــفية
من أجـــل الـــتنمية

التقرير الوطني 2007

شتنبر 2007

خـــلاصة

يعد التاريخ والثقافة عماد المجتمعات بوجه عام، إلا أن العامل الاقتصادي، بالنسبة للمجتمع الذي يعنينا، يتدخل في مجالات لم يتغلب فيها بعد على ثقافات تتوجس من جعله وحده سيد الموقف، على غرار الأمم التي كان فيها النظام الرأسمالي نظاما مطلقا. وعليه، فإن فهم هذه المجتمعات لا يمكن أن يختزل في مجرد أرقام معزولة عن سياقها، إذ تتطلب مثل هذه المجتمعات، بكل تأكيد، تحليلا موضوعيا يأخذ بعين الاعتبار مجمل المكونات وفق أهميتها، والتي هي دائما خاصة بها، لكن دون نسيان أن هذه المنظمات تنمو في سياق صعب، أي في سياق خارجي للعولمة مع ما يصاحبها من صدامات واضطرابات، وسياق داخلي يتعين عليها تدبير فوارقه وإكراهاته، لذلك، فإن فهم المعطيات المرقمة في المجتمع المغربي، مهما كان المجال الذي تعالجه هذه الأرقام، يتطلب دوما استحضار تعقيد العامل الاجتماعي.

وطن منفتح على المستقبل

لقد استطاع الموقع الجغرافي أن يطبع تاريخ المغرب بعمق، كما أضفى عليه شخصية ثقافية خاصة. وبحكم أنه بلد أطلسي ومتوسطي، فإنه ينخرط بصورة عميقة في الفضاء التاريخي المتوسطي، مع استفادته بفضل واجهته الأطلسية، من نافذة على العالم الجديد تقوي من طموحاته في الانفتاح. والمغرب بلد مسلم ذو ثقافة عربية وأمازيغية، وهو كذلك بلد إفريقي ليس فقط بانتمائه إلى القارة، بل بفضل الملامح الثقافية العميقة لمجتمعه، وهي ملامح تبرز وتتجلى بقوة أكبر مع مرور الوقت. إن المغرب الذي اعتبر لمدة طويلة صلة وصل بين إفريقيا السوداء الغربية وأوربا، مازال يحمل آثار ومخلفات هذه الوضعية في ساكنته وثقافته. ولانفتاحه، بفضل واجهاته البحرية التي تبلغ مسافتها 3500 كلم، فإنه منفتح أيضا في اتجاه الشرق نحو بلدان المغرب العربي والمشرق وعلى جنوب إفريقيا، حيث لم تشكل الصحراء أبدا حاجزا في وجه تنقلات الناس، وفي وجه انتقال الأفكار والسلع.

والمغرب كبلد تعود حضارته إلى آلاف السنين تواجدت به دائما إدارة مركزية ويعد فضاء ملائما جدا لتحقيق تنمية الدولة الحديثة. وبالفعل، فقد تحققت فيه اللامركزية بفضل اعتماد سياسة جهوية، هي ثمرة جهود اقتصادية ومتطلبات تهيئة المجال، تجر وراءها، في الآن نفسه، موروثا تاريخيا يدمج السمات الثقافية. هذه الاعتبارات ضرورية من أجل فهم المجتمع المغربي وفهم إكراهاته وإيجابياته، وبالخصوص في مظاهره المرتبطة بالعلاقات القائمة ما بين الإدارة المركزية والمواطنين، أي فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بمشاركتهم.

لقد بلغ عدد السكان 29,8 مليون في سنة 2004، بنسبة تمدن تصل إلى 55%. وهكذا فإن التحول الديموغرافي في أوج حركيته، بمعدل نمو انتقل من 2,1% ما بين 1982 و1994 إلى 1,3% ما بين 1994 و2007. ويحمل توزيع الساكنة علامة التطور التاريخي للبلاد. ولمعطياتها الطبيعية. ومن ثم، فالواجهة الأطلسية تضم حوالي ثلث الساكنة. هي نتيجة نزوح طبيعي لهجرة السكان من الجنوب في اتجاه الشمال، ومن الشرق في اتجاه الغرب. وقد زاد من حدة هذه الهجرة الانفتاح على التجارة الأطلسية المرتبط بالتوسع البحري الأوروبي.

عندما يقال إن المغرب بلد منفتح، فإن هذه الكلمة ليست فارغة من معناها. ذلك أن هذه الصفة المميزة اكتسبها بفضل وضعيته كملتقى ما بين أوربا، من ناحية، وإفريقيا والعالم الإسلامي، من ناحية أخرى، ورغم كونه ملتقى، فإنه يرتبط إلى حد بعيد بالعالم القديم وأبواب أوربا، وبالتالي فهو يوجد في منطقة حدودية ملائمة بشكل طبيعي للتبادل والتركيب. تضفي هذه المؤهلات على المجتمع المغربي قابلية أكيدة للدخول في

الحداثة، مع حفاظه على السمات الخاصة بإفريقيا وبالمجتمعات الانقسامية التي تمس مختلف أشكال التضامن التي تلعب دورا كبيرا في الحماية من الإقصاء. وهو الأمر الذي يفسر وجود العديد من نقط التشابه مع أوربا داخل المدن، والعديد من السمات المستمرة والخصائص العربية أو الأمازيغية الخصوصية. وهو ما يفسر كذلك السلاسة التي يدبر بها المجتمع المغربي دخوله إلى الحداثة.

مجتمع مركب وديناميي

تشمل رسملة هذه المؤهلات تحديا كبيرا في السياق الحالي للعولمة، لكنه تحد يمكن تجاوزه بفضل العلاقات التي ولدت سريعا، والناتجة عن فيض اقتصاد العالم الرأسمالي الأوربي الذي انبثق أمام أعين المغرب. وهكذا فإن هذا التحدي يقوم على الحفاظ على التوازنات القائمة ما بين الهيئات الاقتصادية والسياسية بفضل الدور الكبير للثقافة في المجتمع المغربي.

وبخصوص تنظيم السلطة، يعتبر المغرب "مملكة ديموقراطية واجتماعية" حسب نص الدستور الذي يقر الحريات الديموقراطية وحقوق الإنسان المتفق عليها عالميا. ويخول الدستور السلطة التشريعية للبرلمان المتكون من غرفتين : غرفة مجلس النواب وغرفة المستشارين. فالأولى منتخبة عن طريق الاقتراع المباشر والثانية عن طريق الهيئات المنتخبة والمتكونة من ممثلي الجماعات والغرف المهنية وهيآة المأجورين.

كما ينص الدستور على استقلالية العدالة، فمهنة القضاء يحكمها المجلس الأعلى للقضاء المنتخب من طرف القضاة والذي يترأسه الملك.

أما الحكومة فهي مسؤولة أمام جلالة الملك والبرلمان. وتقوم بمهامها الدستورية بقيادة جلالته، الذي يتمتع بمشروعية تاريخية وشعبية وبسلط محددة في الدستور. ويعتبر جلالة الملك أمير المؤمنين، مما يخول له سلطة روحية ودينية والتي تعتبر بالمغرب، الذي جل سكانه متشبثون بالإسلام، أسس تراض وطني حقيقي ودائم حول تفضيل إسلام يميل إلى مبدأ الوسطية وقيم التسامح والانفتاح على الحداثة.

إن المغرب واحد من البلدان العربية والإفريقية التي تعتبر المكتسبات الديمقراطية التي حققها موضع اعتراف وتثمين في العالم بأسره. فالتعدد السياسي هو القاعدة المعمول بها، وحرية التعبير باتت أمرا واقعا وملموسا. الملكية في المغرب تحظى بمكانة رفيعة، وبعلاقات رفيعة مع مختلف مكونات المجتمع. ذلك أن الدور التاريخي الذي لعبته في الحفاظ على الوحدة الوطنية مكنه من شرعية لا غبار عليها. ومنذ استقلال المغرب، وضع الملوك الذين تعاقبوا على الحكم أسس اقتصاد حديث. هذه الوضعية تجد تبريرها في السياق نفسه لتكون الملكية المغربية، التي ظهرت خلال مرحلة أزمة عميقة وطويلة أمام التوسع الأوربي. هذا السياق التاريخي ولد علاقة ثقة متينة مع المجتمع. فقد جعل من هذه المؤسسة عاملا مركزيا لتحقيق التوازن، وخصوصا فيما يتصل بالعمل من أجل القضاء على الفوارق الاجتماعية، كما هو الشأن اليوم مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

فبفضل هذه الشرعية التاريخية تحظى الملكية بإجماع مختلف الفاعلين السياسيين، كما نجحت في تحقيق الالتفاف حولها لتسيير البلاد في ظرفية تاريخية تهدد فيها الهشاشة وانعدام التوازنات منطقة البحر الأبيض المتوسط على وجه الخصوص. والحقل السياسي مفتوح على كل الاتجاهات بدءا من اليسار الاشتراكي إلى اليمين الليبرالي، مرورا بالإسلام السياسي. إن هذا الإجماع حول الملكية، ورغم الاختلافات المذهبية، هو صمام أمان ضد المنزلقات، وهو في الآن نفسه بوابة لنقاش مفتوح على درب الحداثة.

إن حرية التعبير يضمنها القانون، وهي تمارس بصورة فعلية على أرض الواقع. وبالفعل، يعرف المغرب انفجارا حقيقيا في عدد المنشورات المستقلة التي تغطي مختلف الميادين، من السياسي إلى الاقتصادي والاجتماعي. ولابد من تسجيل العدد المتزايد للمنشورات

المخصصة لقضية المرأة وحضورها القوي في مختلف المجالات وخاصة في المجال السياسي حيث تحضر النساء بأعداد هامة بصفتهن برلمانيات ووزيرات. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن المغرب أضحى اليوم نموذجا طليعيا في العالم الإسلامي من خلال ما أنجزه من إيجابيات بخصوص حقوق النساء.

وبالفعل، فقد حقق قانون الأسرة، المعتمد منذ سنة 2004، خطوة جبارة أحدثت قطيعة مع التخوفات السابقة في هذا المجال، وقد كرست هذه المبادرة مقاربة جديدة تعتمد على المجتمع المدني باعتباره شريكا أساسيا، وتسمح للنساء النظر إلى وضعيتهن بصورة مختلفة من خلال تمكينهن من الوسائل الكفيلة بالدفاع عن حقوقهن. بناء على هذا أصبح الاعتقاد بوجود حواجز لا يمكن تجاوزها، بخصوص وضعية المرأة، اعتقادا خاطئا، إن المقتضيات القانونية الجديدة تفتح آفاقا واعدة على مستوى المكتسبات الاجتماعية للمرأة، ومن شأنها أن تلعب دورا إيجابيا في تحسين ظروفها المادية، وخصوصا بتوفير عدد من الضمانات.

يعتبر الإسلام دين الدولة، وحرية ممارسة الشعائر الدينية يضمنها الدستور. ولاشك أن وضعية المغرب كفضاء للتقاطع قد جعلت منه منطقة جد مستحبة للتعايش. فمثل هذه الاعتبارات هي التي تبوؤه مكانة خاصة وموقعا مريحا لكي يطمح إلى احتلال وضعية متميزة إزاء أوربا. وعلى مستوى آخر، فإن وضع الملك، بوصفه أميرا للمؤمنين، يدعم العمل الاجتماعي الذي يقوم به؛ وذلك بحكم أنه الضامن للتعاليم الدينية الداعية إلى المساواة التي يشدد عليها الدين الإسلامي.

انتقال حقيقي نحو الحداثة

إن فضاء التقاطع هذا ليس مجرد وهم. ذلك أننا نستطيع أن نلمسه في الالتزامات الاقتصادية للمغرب على الصعيد الدولي، وكذا في التوجهات التي يعتمدها. ففي هذا الاتجاه ينبغي أن نفهم الدخول الوشيك للمغرب في منطقة التبادل الحر مع أوربا، والبحث عن صيغ جديد مثمرة أكثر قصد تحقيق شراكة مدروسة في الإطار المتوسطي، وربط علاقات أمتن عبر المحيط تدشنها اتفاقية التبادل الحر، المبرمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والجهود المتواصلة والمتجددة لتقوية التضامن في جنوب المتوسط، في الفضاء الثقافي الذي نما فيه المغرب وترعرع.

إن هذا التقاطع واضح في التدبير المستقبلي للعلاقات بالخارج، غير أنه يتجلى أكثر في التحولات التي تخترق الميدان الاقتصادي والميدان الاجتماعي. ويتجلى هذا في وجود نمو ديمغرافي في أوج تحوله، ومجتمع ما فتئ يتلاءم مع الممارسات الديمقراطية، واقتصاد يدخل إلى الليبرالية من بابها الواسع بعد مرحلة طويلة من التقويم الهيكلي، قصد تأهيله لامتلاك مؤهلات تنافسية في مواجهة متطلبات العولمة.

إن الأهداف التنافسية المنشودة، التي تجعلها إكراهات الاقتصاد المعولم أمرا لا محيد عنه، لم تغفل في شيء الانشغال بالجانب الاجتماعي في المغرب. وهكذا، فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي انطلقت سنة 2005، تحمل في طياتها هذا الانشغال، وتتخذ على أرض الواقع التدابير اللازمة بإشراك الفاعلين المعنيين، بما فيهم الجماعات المحلية والمجتمع المدني. فمن شأن مثل هذا الإطار للعمل، إذا توفرت فيه المرونة الضرورية، أن يسمح بضبط التدخلات، وتجنب البطء الإداري تحقيقا لفاعلية أكبر، ولاعتراف أفضل للسكان المعنيين. ذلك أن الشفافية التي تتجلى عبر حضور السلطات العليا للبلاد في الميدان الاجتماعي تزيد، في فعالية الأعمال، وتقنع الساكنة بالاهتمام الذي تحظى به قضاياهم في مجتمع تهدده المنزلقات الظلامية.

مع ذلك يبقى تحقيق نجاح مشاريع التنمية الاجتماعية، في المدى المتوسط والبعيد، رهينا في نهاية المطاف بالإنجازات الاقتصادية للبلاد. وفي هذا الشأن تبدو الوضعية، في الحقيقة، واعدة؛ ذلك أن النمو الاقتصادي ظل مستقرا منذ 1998 بنسبة 4,2%، ومنذ 2004

بنسبة 4,6%. هذا في الوقت الذي تبرز فيه باقي المؤشرات تجددا فعالا في تطورها استمر بعد الفترة الصعبة التي عرفت الإصلاحات والتطهير بهدف الحفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية. وقد انتقل معدل الاستثمار من 23,4% سنة 1998 إلى 31,3% سنة 2007، بينما بلغ التضخم نسبة 1,8% كمعدل سنوي.

وبعيدا عن كونها نتيجة لظرفية معينة، فإن هذه النسب تجد تفسيرها في التحولات البنيوية التي عرفها النسيج الاقتصادي. وفعلا، لا يبدو أن النمو بات رهينا فلاحة مرتبطة بالتساقطات المطرية. إن القطاع غير الفلاحي، الذي يسجل منجزات لا يستهان بها، ارتفعت إنتاجيته بنسبة 2,3% من سنة 1998 إلى سنة 2006، مؤثرا تأثيرا كبيرا على الناتج الداخلي الخام، ومحققا بذلك نسبة نمو شمولية لا يستهان بها. ويتعلق الأمر هنا، إذا ما ترسخ هذا الاتجاه وتقوى على المدى البعيد، بدخول المغرب في عهد جديد، بكلمة واحدة ببداية انتقال. هكذا تكشف بنية الناتج الداخلي الخام عن ملامح اقتصاد صاعد يؤهل البلاد لتعزيز مكانتها على الصعيد الدولي، والرفع من استقطاب الاستثمارات الخارجية، التي انتقل حجمها من 474 مليون دولار كمعدل سنوي، ما بين سنة 1990 و 1998، إلى 1,86 مليار دولار ما بين سنة 1999 و 2006.

الميدان الاجتماعي، انشغال مركزي

ومع هذه الانطلاقة، سرعان ما ظهرت الآثار الاجتماعية، فمعدل البطالة انتقل من 13,8% سنة 1999 إلى 9,6% خلال الفصل الأول من سنة 2008. أما مؤشر التنمية البشرية، الذي عرف نسبة ارتفاع بلغت 1% ما بين 1995 و 2000، فقد سجل نموا بنسبة 1,6% ما بين 2000 و 2006، مؤكدا بذلك حيوية الدينامية الحالية وانعكاساتها الاجتماعية. إن أسس حساب مؤشر التنمية البشرية لا تسمح بالانتباه، بما يكفي، إلى مختلف أشكال التحسن المسجلة في ظروف معيشة الأسر المغربية، ولا حتى بغنى الأعمال المنجزة لهذه الغاية. ومن ثم فإن مجتمعا واقتصادا معقدين وخاضعين للعديد من الإكراهات, ولا يتوفران على عائدات الريع، تتم معاقبتهما لكون الحساب لا يأخذ في الاعتبار مختلف الجهود المبذولة، ولا مجموع نتائجها المتحققة. من هنا تبدوا أهمية اعتماد مقاربة منشغلة أكثر بهذه الخصائص.

في هذا الاتجاه، من المفيد الإشارة، إلى أن المغرب يخصص 55% من ميزانيته للبرامج الاجتماعية. لذلك ليس من الغرابة في شيء أن تبرز قراءة المؤشرات الاجتماعية الجهود الجبارة المبذولة، وخاصة إذا ما تم النظر إليها من زاوية الدينامية التي يعرفها المجتمع المغربي. وتفترض مثل هذه القراءة أن يأخذ المرء بعين الاعتبار جملة من المعطيات لا تخفى هذه الدينامية في حقيقتها المعقدة.

وهكذا، فإن المعطيات الأولية حول الفقر تبرز أن هذا الأخير قد عرف تراجعا يسير بوضوح في اتجاه أهداف الألفية. ولقد انتقل الفقر الذي يقاس بنسبة المواطنين الذين لا يتجاوز دخلهم الفردي دولارا واحدا في اليوم الواحد، من 3,5% سنة 1990 إلى 0,6% سنة 2007، مع العلم أن معدل أهداف الألفية من أجل التنمية، المحددة في سنة 2015، هو 1,75%. وإذا أخذنا بعين الاعتبار عدد السكان الذين لهم دخل فردي أقل من دولارين اثنين في اليوم الواحد، فإن التراجع بارز مع ذلك حيث إن هذا العدد يمثل نسبة 8,2% سنة 2007، بينما يصل معدل أهداف الألفية من أجل التنمية إلى 15,2% في أفق 2015. إن نهج سياسة اجتماعية أكثر تماسكا، أثمر نتائج واضحة، إن على مستوى المنجزات المضبوطة بالأرقام، أو على صعيد تراجع وتيرة الهشاشة.

إن أشكال التقدم واضحة، كما تؤكدها نتائج البحث حول استهلاك الأسر، وقد أبرزت وجود تراجع واضح في فئة السكان الذين يعانون من الجوع. إنه تطور يتصل بالاستراتيجية الفلاحية القائمة على السقي الكبير، لكنها تولي، مع ذلك، بوعي متزايد، أهمية أكبر للسقي الصغير والمتوسط، التي يضاف إليها نهج سياسة حمائية

اجتماعية تتجلى في دعم الدولة للمواد الأساسية. وتختلف هذه السياسة كذلك من مكان لآخر بحسب مستويات الفقر، مع إيلاء اهتمام أكبر للمناطق الأكثر تضررا. وعموما، ينبغي الإشارة إلى أن 1,7 مليون نسمة من المغاربة استطاعوا الخروج من دائرة الفقر و 1,2 مليون من الهشاشة وذلك منذ سنة 2001.

تحسن فعلي لمستويات المعيشة

من شأن القيام بتثمين كيفي للإحصائيات أن يسمح بمقاربة أكثر دقة دعم وانشغالا بحالة الفقر. وهناك تحسن عام ملحوظ لمستويات العيش لدى مختلف الفئات الاجتماعية، وخصوصا داخل الأسر التي تعيش أوضاعا متقلبة. وتكشف المعطيات المتعلقة بهذا التحسن أن الفوارق تتقلص شيئا فشيئا بين سكان البوادي وسكان المدن. ورغم ضعفه، فإن هذا التقليص للهوة بين المدن والبوادي هو خطوة أساسية نحو توحيد الفضاء الاجتماعي، وهو ثمرة إدماج كبير للبادية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. إن التحولات الطارئة على نمط العيش تؤشر على هذا التطور. ويعتبر اقتناء الأسر الهشة لمنتوجات أخرى غير المواد الغذائية التقليدية التي تغلب عليها المنتوجات المرتبطة بالحبوب، مؤشرا على ذلك. كما أن كون وسائل النقل ووسائط الاتصال والمواد الثقافية، أصبحت تندرج ضمن ميزانية ومصاريف البيوت يعتبر عنوان انفتاح كبير، واندماج هام لهذه الفئة من المجتمع. ولابد من التذكير أن التحسن الحاصل في مستوى المعيشة، والذي يصعب تحديد كمه، ناتج عن التقدم المسجل في ميدان التجهيزات. وهكذا انتقل معدل الكهربة من 50,2%، سنة 1994 إلى 83,7% سنة 2006 على الصعيد الوطني، وتم تحقيق قفزة نوعية أكثر بالوسط القروي، حيث انتقل هذا المعدل من 9,7% إلى 64,8%. كما قفز عدد الأسر التي استفادت من الماء الشروب، من جهته، من 44,1% إلى 72% خلال نفس الفترة.

مثل هذه المقدمات، تمثل مؤشرات ثمينة عن منطق التطور الذي يجب دعمه مستقبلا. إنه منطق تشاركي، منطق يقوم على تدخل السلطات العمومية والجماعات المحلية، والذي من شأنه أن يجد دعما وحافزا أساسيين من خلال مشاركة فعالة وإرادية أكثر للفئات الهشة. وإن وعي مختلف الشركاء الاجتماعيين بهذه التوقعات لكفيل بمضاعفة آفاق وفرص النجاح.

تبقى الفوارق، بطبيعة الحال، قائمة عمليا، و لا يبدو أن السياسات المتبعة اليوم قد أولتها ما يلزم من اهتمام. إن تحرير الاقتصاد وتأهيله للدخول إلى التبادل الحر مع أوربا، لم يسهلا عمل السلطات العمومية للقضاء على الفوارق. لكن يتضح أن تأهيل النمو الاقتصادي، ومن خلاله تأهيل الاستثمارات والتشغيل، على المدى المتوسط والبعيد، هو مفتاح هذه المعضلة في نهاية الأمر؛ وذلك بتمكين الفئات المحرومة من عمل مشرف بدخل كاف. لكن بالإمكان، حتى على المدى القصير الرفع من وتيرة تحسين مستوى عيش هذه الفئات وخصوصا تحديد أفضل لدعم المواد الأساسية لفائدتها. ومادام أن مستوى الدخل والاستهلاك ليس هو العنصر الوحيد الذي يحدد إدماج الفئات الاجتماعية الهشة، فلابد من بدل جهود جبارة بخصوص باقي أهداف الألفية من أجل التنمية، وبالأخص في مجال التعليم.

التربية، تقدم حقيقي وانتظارات يتعين الاستجابة لها

يعتبر التعليم قطاعا مؤشرا أساسيا على التقدم، ومؤشرا في الوقت ذاته، على الصعوبات التي يعرفها المغرب في الميدان الاجتماعي. إنه قطاع رائد، بمعنى أنه شرط أساسي للتقدم الذي تعرفه القطاعات الأخرى من خلال توعيته للمواطنين وتوفيره لظروف ملائمة لمشاركة سليمة وليست مشاركة موجهة، وفتح آفاق الحداثة، وخصوصا بتوفير الحق في الكرامة للمواطنين. هذه الاعتبارات ضرورية إذا شئنا تجاوز الأرقام، والانتباه بعمق إلى مفعول التحولات التي تعرفها البلاد. إن التحولات العميقة التي عرفتها السلوكات الديمغرافية

والبنيات الاجتماعية، بدافع فقط من المدى البعيد لوحده في الغرب، قد عرفها المغرب أيضا، وعدد من دول الجنوب بوتيرة أسرع نسبيا، بفضل تمدرس أعداد كبيرة، وبالخصوص تمدرس الفتيات، وتعبر التربية، اليوم، مصدرا رئيسيا لتقدم البلدان التي لا تكفيها الموارد الطبيعية دائما، وتتطلب تأهيلا قويا مفتاحه الرأسمال البشري.

يحضى قطاع التربية والتعليم لوحده بالمغرب ب26% من الميزانية السنوية للدولة. وقد تم اعتماد ميثاق وطني للتربية والتكوين بهدف إعطاء نفس جديد لهذا القطاع الحيوي، من خلال التركيز على حق الجميع في التربية، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ولوج المدرسة. وفضلا عن الوسائل التي توفرها السلطات العمومية، فإن المقاولة الخصوصية، المطلوبة والتي تتلقى تسهيلات من الدولة، تترسخ يوما عن يوم بصفتها شريكا كاملا في تطوير قطاع التربية والتعليم.

لذلك لم تتأخر نتائج هذه الجهود في الظهور. فقد اتسع حجم أعداد المتمدرسين، وتحسنت المردودية النوعية بصورة ملموسة. وهكذا فالمعدل الصافي للتمدرس، رغم بعض التذبذبات، انتقل من 79,1% سنة 1999 إلى 93,5% سنة 2007. أما تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث، فإنه شبه كلي بالمدن، لكنه لازال متعثرا بالوسط القروي. وقد تجاوزت نسبة تزايد عدد الفتيات، في التعليم الابتدائي، نسبة تزايد عدد الذكور، أما في التعليم الإعدادي، فالحضور النسوي أقوى بكل تأكيد، بمعدل ارتفاع سنوي يقارب 15% في الوسط القروي مما أفضى إلى مضاعفة العدد ما بين 2000 و 2007. لكن هنالك، بكل تأكيد، مؤشرات أخرى تبرز وجود قيود تحول باستمرار دون انتشار المنظومة التربوية كما وكيفا. أما التعليم الأولي ما يزال لا يتوفر على شبكة جديرة بهذا الاسم في الوسط القروي. ومن الضروري التفكير في تعميم تعليم نوعي سواء في ضواحي المدن أو في القرى.

إن هذا التشخيص، بقدر ماهو إيجابي عموما، وينخرط في اتجاه أهداف الألفية من أجل التنمية لسنة 2015، بقدر ما يبين الطريق التي ما تزال أمامنا، والمثبطات التي ينبغي التغلب عليها. صحيح أن المغرب يخصص جزءا هاما من ناتجه الداخلي الخام للتربية، وصحيح أن هناك تجهيزات توفرت خولت بالخصوص لأعداد كبيرة من الفتيات ولوج المدرسة، وصحيح كذلك أن الماء الشروب وكهربة العالم القروي قد خلقا إطار ملائما للزيادة في الشبكة المدرسية، لكن مازالت هناك تدابير هيكلية ينبغي القيام في إطار أشمل. إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من شأنها تصحيح هذا الانعدام في التوازن، والاستجابة لحاجيات تجد سياسة الدولة عنتا في مواجهتها داخل آجال مناسبة. وستكون النتائج المحصل عليها ثمرة كل هذه الجهود المتضافرة.

إكراهات وعوائق يتعين أخذها بعين الاعتبار

إن إنجاز أعمال في الوسط القروي ليس بالأمر الهين، وبالتالي فتحديد أهداف بالأرقام لا يجب أن يحجب حقيقة أن اتخاذ القرار في مثل هذا الوسط مسألة معقدة. إن البنيات السائدة تفرز عناصر مقاومة شديدة تحول دون التغيير حين لا يتم من زاوية خاصة، أي عندما لا تؤخذ بعين الاعتبار المعطيات الخاصة بالوسط الطبيعي والبشري. فمعظم الفلاحين المغاربة يستقرون في مجالات زراعية تعتمد على التساقطات المطرية، ولا تتوفر على التجهيزات الأساسية مثل السقي العصري، مما يجبرهم على الانتقال إلى مجالات أخرى. إن الملكية الفلاحية الصغيرة والمجزأة، والتي هي من سمات هذه المجالات، تجعل من وضعية الغير مستقرة، في إطار فلاحة مرتبطة بالتقلبات المناخية، تدفع هؤلاء إلى مضاعفة أنشطتهم وتنويعها. لذلك يطرح تمدرس الأبناء مشكلة بالنسبة لهذه الأسر حين لا تكون له انعكاسات ملموسة على دخل أسرة تتحرك في أكثر من واجهة من أجل تحسين مواردها. ومن ثم تكون هناك أولويات أخرى لها مردودية أكثر على المدى القصير أمام المستقبل الغامض الذي يوفره التمدرس.

هذه مشاكل عميقة لا حل لها خارج استراتيجية تنموية شمولية للعالم القروي. صحيح أن مد المدارس القروية بالتجهيزات الضرورية من شأنه الرفع من نسبة إقبال الشباب القروي عليها، غير أن هذه التجهيزات الضرورية التي تنخرط فيها الدولة، اليوم، والجماعات المحلية والمجتمع المدني، هي شرط ضروري لكنه غير كاف لضمان نسبة تمدرس تصل إلى 100%، ومتابعة الدراسة بدون انقطاع. هذه المظاهر، مثلما هو الشأن بالنسبة للتعليم الأولي الذي لم يتجذر بعد في الوسط القروي، تندرج في سياق منظور شمولي يأخذ بعين الاعتبار تهيئة المجال، وتقليص الفوارق المتوارثة عن التاريخ علاوة، على حكامة جيدة لأشكال النمو الاقتصادي وتقاسم خيراته. إن هيكلة المجال، وأشكال استغلال الأرض، وظاهرة نصف الترحال، التي كانت منتشرة على أوسع نطاق، والمرتبطة بالظروف البيئية وبالبنيات الاجتماعية، كلها عوامل تجعل من معالجة هذه المشاكل، في الحقيقة، مسألة شاقة. فالتحكم في هذا المجال، واعتماد استراتيجية تنموية ذات طابع خصوصي، هما اللذان من شأنهما وضع حد نهائي للفوارق بين المدن والقرى في القضايا المرتبطة بالتربية. وفي ما يتعلق بتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية، على مستويات أخرى، فإن هذا المظهر يبرز بقوة حين نهتم، على سبيل المثال، بوفيات الأطفال التي تظل، رغم التقدم الحاصل، راكدة، كما هو الشأن بالنسبة لتطور صحة الأمومة. إن مختلف برامج وزارة الصحة، رغم مراجعتها، لا يمكنها لوحدها القضاء على نسبة الوفيات التي تظل مقلقة، والتي يرتبط القضاء عليها وثيقا بتحسين ظروف العيش، وبحجم التجهيزات الطبية وغير الطبية، من شبكة طرقية، والقيام بعمل جبار على المستوى الثقافي عبر المدرسة بوجه خاص. إنها عناصر تؤكد الدور المركزي لضبط مجال العمل، من خلال إعداد مدروس ومفكر فيه. ذلك أن أهداف الألفية من أجل التنمية، مهما كانت التدابير الخاصة التي تتطلبها، ليست في نهاية التحليل، سوى مرآة تعكس مستوى تطور بلاد ما.

هذا الضبط يجب أن يندرج في إطار تنمية مستدامة، وأن يدمج في تطبيقها حماية الموارد البيئية. ورغم كونه حديث العهد بالمغرب نسبيا، فإن الوعي بهشاشة الوسط البيئي، وبندرة الأراضي الخصبة والماء، قد نبه السلطات وأدى إلى إحداث تغيير في استراتيجية المقاربة التي باتت تعطي الأولوية للأراضي. لقد عانى المغرب طويلا من هذه الندرة في الموارد، التي كانت تاريخيا بمثابة عائق كبير يقف في وجه تحقيق الانطلاقة الاقتصادية المطلوبة. واليوم، هناك عناية خاصة تولى لحماية هذه الخيرات الطبيعية. وهي حماية تجري في مناخ يطبعه التنسيق والمشاركة، تجسد عمليا، منذ 1997، في اعتماد "مخطط العمل الوطني للبيئة"، وهو يهم كل الجوانب المتعلقة بحماية البيئة، من بينها صحة وسلامة السكن الحضري، التأهيل البيئي للمدارس القروية، وتوفير الماء الشروب.

المرأة، فاعل أساسي للتنمية

مثل هذه الاعتبارات ضرورية للوعي بالصعوبات المتصلة بقضية التمدرس، وبقضايا أخرى في العالم القروي، وكذا، لقياس مدى أهمية المنجزات التي تحققت لحد الآن، وخصوصا تلك بتزايد أعداد التلاميذ المتمدرسين، وكذا التقدم الحاصل في تمدرس الفتيات. إن الأرقام تفقد محتواها ودلالتها حين لا تتم قراءتها وتدقيقها في سياقها الخاص بها. لذا فإنه وراء التدابير الهامة، على المدى المتوسط والقصير، من أجل تسريع وثيرة تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية والمتمثلة في الوصول إلى نتائج مثمرة، فإن تنفيذ الاستراتيجيات الفلاحية والقروية، التي تولي أهمية كبيرة للسقي الصغير والمتوسط، وتعيد التفكير في مكانة المناطق الفلاحية المعتمدة على الأمطار، وخاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة، والتي تعتبر أن التنمية القروية ذات

ارتباط وطيد بالفلاحة والقطاعات الأخرى، ينطوي على أهمية كبيرة لتحقيق نجاح أكيد لهذه الأهداف.

هذه المقاربة بالسياق، والجوانب البنيوية، نصادفها أيضا حين يتعلق الأمر بالمساواة بين الجنسين وتأهيل المرأة. ومن ثم فإن أشكال التقدم واضحة بشأن العلاقة إناث/ذكور، في مختلف المستويات الدراسية، متجاوزة بذلك نسبة 80% في جميع الأسلاك، وتصل إلى 94% في الثانوي خلال موسم 2007. أكيد أن النشاط الاقتصادي يعرف تعثرات ينبغي تداركها، غير أن هذا الوضع مرتبط ليس فقط بآثار الفوارق، بل بتقلبات النمو الاقتصادي. كما أن الأمية تظل مرتفعة في صفوف النساء بنسبة 52,6%، سنة 2007، وتزيد بالوسط القروي، وبغية ضبط خصوصية مثل هذه الوضعية، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الحضور المتزايد للنساء في البرلمان (0,7% سنة 1997 و10,5% سنة 2007)، وعدد النساء الوزيرات في الحكومات الأخيرة.

حين نستحضر أن البنيات الاجتماعية والفكرية تعتبر تاريخيا، أكثر بطئا في الحركة، فإننا نعي التحولات الحاصلة داخل مدة لا تسمح عادة بتحقيق تحولات كبيرة. إن قوة هذه التحولات تتجلى على صعيد عدة مستويات، وتعود أهميتها إلى التدخلات المتضافرة لعدة عوامل. وهكذا، فإن المؤشر التركيبي للخصوبة، الذي سجل نسبة 2,5 طفل لكل امرأة، وسن الزواج الذي يتأخر نسبيا، ويعود، إلى التمدرس وإلى البنيات الاجتماعية الجديدة، ويدل على الحضور النسوي في مختلف مرافق الحياة الاجتماعية. إن البنية الفوقية، وخصوصا عبر قناعات حداثية تتقوى باستمرار، تنجم عنها آثار قوية على إطار مادي يتعثر في انفتاحه الكلي. إن المدرسة، والحركة الجمعوية، والانتقال القوي للأفكار والأشخاص بفضل العولمة والهجرة، إضافة إلى وسائط الاتصال، كلها عوامل فرضت على السياسي، في مكوناته التقليدية ذاتها، وتيرة تغيير متواصلة. وقد وضعت الدولة إطارا قانونيا مناسبا لمثل هذه الأعمال. كما أن مدونة الأسرة، المعتمدة منذ 2004، قد فتحت طريقا سيتسع، بدون شك، ويترسخ باستمرار. وهكذا انبثقت الحاجة القوية إلى الحداثة من مجتمع منشغل أكثر بكرامة مواطنيه. ومن جهة أخرى، فإن حرية التعبير المسؤول قد تجاوزت الطابوهات، وجعلت الطليعة الحداثية، ومن بينها العديد من النساء اللواتي يتوفرن على مؤهلات وإرادة، تشكل قاطرة قوية للدفاع عن حقوق النساء. وتفسر مثل هذه الدينامية كيف أنه في مجتمع لازالت محاربة الأمية فيه عملا مستمرا، توجد حركة فعالة تعمل من أجل المساواة بين الجنسين، وهي حركة ترجمت، بالفعل، بظهور نتائج إيجابية جد معبرة، وفي جميع الأحوال بوعي لافت لمواجهة المستقبل.

ما وراء الأرقام، حقل اجتماعي في تحول

لنذكر مرة أخرى، إلى أي حد يمكن للأرقام أن تفقد الموضوعية، وإلى حد يبعد معدل الأمية، الذي ينتمي إلى مؤشر التنمية البشرية في مقاربة ساكنة نوعا ما، عن ضبط مجتمع معقد يبدو راكدا حين لا يتم إدراكه في حركيته، بينما هو في الحقيقة جد حيوي وديناميكي بشكل إيجابي رغم درجة الأمية التي لازالت مرتفعة بين النساء. ذلك أن الأمية ليست بالجهل. إن الأمر جد مختلف فالنساء لمغرب اليوم، حتى في المناطق النائية، تعين بحقوقهن ببطء لكن بثبات وتجدن دعما من نساء أخريات من أجل توعيتهن بقضيتهن. وبدون مبالغة، فإن الأمية النشيطة باتت تنتمي، بمعنى من المعاني، إلى التاريخ، في بلد يشكل فيه الشباب القوة الحركية للمستقبل. وهو الأمر الذي لا يمنع من القول أن القضاء على هذه الآفة لم يحظ باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية التي توفر الوسائل الضرورية لهذه الغاية، مع دعم فعال أكثر من المجتمع المدني. لكن بالمقابل من اللازم ضمان انخراط النساء في النشاط الاقتصادي المؤدى عنه، وإيلاء أهمية أكثر لتمدرس الفتيات. هذان العنصران يرتبطان، في الحقيقة، ارتباطا وثيقا، ويشكلان الأساس القوي والدائم للدفاع عن حقوق النساء.

إن السلطات العمومية، في واقع الأمر، لا تدخر جهدا من أجل تحقيق أهداف الألفية. وبصفة عامة، مثلما يتبين من العرض التفصيلي للأهداف، فإن التوجهات المحددة لمختلف المرامي، تؤكد بالملموس، في غالب الأحيان، بأن هذه الأهداف ستتحقق سنة 2015. هذا ما يتعلق بالخصوص بمختلف أشكال الفقر، وبتعميم التعليم الأساسي، والتقليص من وفيات الأطفال، وضمان ولادة في وسط مراقب، والقضاء على الأمراض المعدية، وتوسيع شبكة الربط بالماء الشروب. وفي مجالات أخرى كالأمية، وخصوصا في صفوف الشباب القروي، وتكافؤ فرص التمدرس بين الجنسين، وتوزيع أكثر عدلا، فإن التوجهات بطيئة، مما يتطلب القيام بمجهودات أكبر في سبيل تحقيق الأهداف المرتقبة.

هناك، بكل تأكيد، أسباب مرتبطة بانعدام فعالية المشاريع الجارية، وبغياب التنسيق بين الشركاء، وبالتوظيف غير الكافي للوسائل المتوفرة، علاوة على وجود معرفة ضعيفة بالوسط. لكن لا يجب إغفال الأسباب البنيوية، مثلما أبرزنا في أكثر من مكان، ومنها فك العزلة عن المناطق الفقيرة وتهيئة المجال الذي يتعين تعميقه. هذا المظهر بالضبط هو الذي من شأنه إبطاء وتيرة تحقيق أهداف الألفية. هذه الأهداف، في الحقيقة، ليست مجرد أهداف مرقمة، يمكن أن تحققها تعبئة ميكانيكية للوسائل، بل مؤشرات عن فعالية السياسات المتبعة، مؤشرات بنيوية إذا صح القول. ومن هنا فإنها ذات أهمية قصوى، ويتعين أن تحظى بانتباه كبير.